دور المؤسسات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان: المفوضية العليا لحقوق الإنسان أنموذجاً

The Role of National Institutions in Promoting Human Rights: The High Commission for Human Rights as a Model

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الوطنية، تعزيز حقوق الإنسان، المفوضية العليا لحقوق الإنسان ، التوعية والتثقيف، الرصد والتقارير.

Keywords : National Institutions, Human Rights Promotion, High Commission for Human Rights, Awareness and Education, Monitoring and Reporting.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.34

م.م. فرح كريم ماذي

جامعة النهرين - كلية الحقوق

Assistant Lecturer: Farah Karim Madhi
Al-Nahrain University - College of Law
farah.karim@nahrainuniv.edu.iq

ملخص البحث

تؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورًا جوهريًا في حماية وتعزيز الحقوق على المستوى المحلي مستندة إلى المعايير الدولية، لاسيما مبادئ باريس التي تضمن استقلاليتها وكفاءتها، وتعمل المفوضية العليا لحقوق الإنسان على متابعة الأوضاع الحقوقية، وتقديم التوصيات للجهات المعنية لضمان توافق القوانين والسياسات مع المعايير الدولية، وتساهم في نشر الوعي بحقوق الإنسان من خلال برامج التثقيف والتدريب إضافةً إلى تلقي الشكاوى والنظر فيها لضمان تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون وتضطلع المفوضية بدور مهم في إعداد التقارير الوطنية حول أوضاع حقوق الإنسان، وإلى جانب المشاركة في الحوارات الدولية لتعزيز التزامات الدولة الحقوقية، وتعزز التعاون مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لضمان تنفيذ آليات فعالة لحماية الحقوق والحريات.

Abstract

The Role of National Institutions in Promoting Human Rights – The High Commission for Human Rights as a Model.

National human rights institutions play a crucial role in protecting and promoting rights at the local level, relying on international standards, particularly the Paris Principles, which ensure their independence and efficiency.

The High Commission for Human Rights monitors human rights conditions and provides recommendations to relevant authorities to ensure that laws and policies align with international standards. It also contributes to raising awareness of human rights through educational and training programs, in addition to receiving and reviewing complaints to uphold justice and strengthen the rule of law.

Furthermore, the Commission plays a significant role in preparing national reports on human rights conditions and participating in international dialogues to enhance the state's human rights commitments. It also fosters cooperation with government institutions and civil society organizations to ensure the implementation of effective mechanisms for protecting rights and freedoms.

المقدمـــــة

تُعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الدعائم الأساسية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى المحلي، إذ تساهم في تطبيق المعايير الدولية وضمان احترامها داخل الدول، وتتنوع أدوار هذه المؤسسات بين الرصد والتحقيق في أوضاع حقوق الإنسان، وتقديم التوصيات للجهات الحكومية، والتوعية بحقوق الإنسان في المجتمع فتُعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان أحد أبرز النماذج لهذه المؤسسات، إذ تسهم بشكل فاعل في تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية من خلال سياساتها وبرامجها التي تهدف إلى تحسين وضع حقوق الإنسان في الدولة، وإضافة إلى دورها في نشر الوعي عبر التثقيف والتدريب، فهي تتابع تطور التشريعات والسياسات مما يعزز حماية الحقوق والحريات الأساسية.

أهمية البحث:

تبرز الدراسة دور المؤسسات الوطنية مثل المفوضية العليا لحقوق الإنسان في تعزيز الحقوق والحريات وحمايتها مما يعكس أهميتها في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة، ويسلط الضوء على الآليات التي تعتمدها هذه المؤسسات في رصد الانتهاكات وتقديم التوصيات، وتعزيز الوعي المجتمعي مما يسهم في بناء مجتمع يحترم حقوق الإنسان، وإضافةً إلى ذلك توضح الدراسة دور المفوضية في تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية، والتعاون مع الجهات المختلفة لضمان تطبيق سياسات فعالة لحماية الحقوق مما يجعله مرجعًا مهمًا للباحثين وصناع القرار المهتمين بتطوير آليات حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

إشكالية البحث:

كيف تسهم المؤسسات الوطنية، وبشكل خاص المفوضية العليا لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني، وما مدى فاعلية آلياتها في تحقيق الالتزام بالمعايير الدولية وضمان احترام الحقوق والحريات؟

فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مثل المفوضية العليا لحقوق الإنسان، إذ تؤدي دورًا حيويًا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال آليات الرصد، والتوعية، والتشريع، والتعاون مع الجهات المحلية والدولية مما يسهم في تحقيق العدالة وضمان التزام الدولة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور المؤسسات الوطنية، ولا سيما المفوضية العليا لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتم ذلك من خلال تحليل آليات عملها، وأدواتها القانونية، ومدى تأثيرها على السياسات العامة وكذلك على المنهج الاستقرائي لتتبع تطور دور المفوضية وتأثيرها في الواقع الحقوقي.

هيكلية البحث:

يقسم البحث على مبحثين: المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية ، وأما المبحث الثاني : دور المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق في تعزيز الإنسان .

المبحث الأول

الإطار النظري لمفهوم حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية

يتناول هذا المبحث الإطار النظري لمفهوم حقوق الإنسان مع استعراض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه الحقوق بالإضافة إلى مفهوم المؤسسات الوطنية وخصائصها، ويقسم هذا المبحث على مطلبين، فتناول المطلب الأول مفهوم حقوق الإنسان وأهمية تعزيزها، وأما المطلب الثاني فتطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الوطنية وخصائصها.

المطلب الأول : مفهوم حقوق الإنسان وأهمية تعزيزها:

مفهوم حقوق الإنسان يشمل حقوق الأفراد الأساسية والمكتسبة، وتعزيزها أمر ضروري لضمان العدالة والمساواة وحماية الكرامة الإنسانية في المجتمع. سنسلط الضوء هنا على :

اولا: مفهوم حقوق الإنسان

تُعد حقوق الإنسان من الأسس الجوهرية التي تستند إليها الحضارة الإنسانية المعاصرة، إلا أن طبيعتها الفلسفية والقانونية تثير نقاشات حول تعريفها الدقيق. ونستعرض هنا عدة تعريفات لمفهوم حقوق الإنسان من زوايا مختلفة: قانونية، فلسفية، ثقافية، ومؤسسية .

من ناحية القانونية عرفت حقوق الإنسان بأنها "مجموعة الحريات والضمانات الأساسية التي يتمتع بها كل فرد بصفته إنسانًا، دون تمييز بسبب العرق، الدين، الجنس، أو أي وضع آخر، والتي تُلزم الدول باحترامها وحمايتها وتفعيلها[1].

اما جون لوك وإيمانويل عرفها بـ "" حقوق فطرية نابعة من الطبيعة الإنسانية وكرامتها، تسبق وجود الدولة، وتُحدد القوانين الوضعية بناءً عليها"[2].

وعرفها عبد الله أحمد النعيم بأنها"منظومة قيم تُحددها الثقافة السائدة في المجتمع، وتختلف مفاهيمها حسب الخصوصيات التاريخية والدينية"[3].

وعرفت ايضاً بأنها" إطار قانوني وسياسي تُعرِّفُه المعاهدات الدولية، وتُراقب تطبيقه آليات مثل الاستعراض الدوري الشامل والمحاكم الدولية"[4] .

وعلى الرغم من وجود اختلافات، فإن جميع التعريفات تتفق على أن جوهر حقوق الإنسان يكمن في حماية الأفراد من الاستبداد والظلم.

ثانيا: أهمية تعزيز حقوق الإنسان

يُعد تعزيز حقوق الإنسان ركيزة أساسية في بناء مجتمعات مستقرة ومتطورة، أذ يسهم في تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد. وإن حماية حقوق الإنسان ليست مجرد واجب أخلاقي، بل تمثل ضرورة سياسية واقتصادية، إذ تساهم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وضمان التعايش السلمي في المجتمعات المتنوعة.

من خلال احترام حقوق الإنسان يتمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم الأساسية مثل الحق في الحياة، والحرية، والتعليم، والمشاركة السياسية، مما يؤدي إلى تحسين نوعية حياتهم وزيادة قدرتهم على المساهمة في التنمية الوطنية. كما تضمن حقوق الإنسان القضاء على جميع أشكال التمييز، مما يسهم في بناء مجتمع متساوٍ ومستدام[5].

اما على المستوى الدولي يُعد تعزيز حقوق الإنسان أداة فعالة لتحقيق التعاون بين الدول وتقليل التوترات بين الأنظمة السياسية المختلفة. تلعب المؤسسات الوطنية والدولية، مثل المفوضية العليا لحقوق الإنسان، دورًا حيويًا في متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتقديم الدعم للضحايا، وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب[6].

بالإضافة إلى ذلك، فإن احترام حقوق الإنسان يعزز ثقة المواطنين في حكوماتهم ويقوي الروابط بين الدولة وشعبها. إن تعزيز هذه الحقوق يُعد أساسًا لبناء بيئة قانونية عادلة، ويساهم في تحسين سمعة الدولة على المستوى الدولي. لذا، فإن تعزيز حقوق الإنسان يُعد شرطًا أساسيًا لبناء مجتمع ديمقراطي ومستدام[7] .

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الوطنية وخصائصها:

تُعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الركائز الأساسية في تعزيز وحماية الحقوق على المستوى المحلي، إذ تساهم في تطبيق المعايير الدولية، وتعمل بشكل مستقل لضمان احترام الحقوق والحريات، فسنبينه فيما يلي:

أولا: مفهوم المؤسسات الوطنية:

تُعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هيئات مستقلة تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايها داخل الدول، إذ تؤدي هذه المؤسسات دورًا أساسيًا في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، والتفاعل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لضمان الالتزام بالمعايير الدولية، وفي هذا الإطار، فيمكن النظر إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من عدة جوانب سياسية ودستورية، فمن الناحية القانونية عرفت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بأنها:" الهيئات التي يتم تأسيسها بموجب قوانين وطنية، بهدف حماية وتعزيز الحقوق الأساسية للأفراد في الدولة ، تتعامل هذه المؤسسات مع قضايا حقوق الإنسان على المستوى المحلي، وتسعى إلى توجيه الحكومة نحو تعديل أو تحسين السياسات التي قد تضر بهذه الحقوق، وتساهم في إعداد التقارير المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية"[8].

اما من ناحية منظور سياسي، تُعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" أداة هامة لضمان احترام سيادة القانون والحريات العامة داخل الدولة. فهي تعمل على تحقيق التوازن بين السلطة التنفيذية وحقوق الأفراد، وتؤدي دورًا رقابيًا في مواجهة السياسات التي قد تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان، مما يساهم في الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية"[9].

اما التعريف المؤسسي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي" كيانات مستقلة ذات صلاحيات واسعة، تعمل على رصد وتوثيق الانتهاكات لحقوق الإنسان على المستوى المحلي، وتقديم التوصيات إلى السلطات الحكومية لتعديل التشريعات والسياسات بما يتماشى مع المعايير الدولية. هذه المؤسسات يمكن أن تكون هيئات استشارية أو مراقبة، تلعب دورًا أساسيًا في عملية التشريع والتنفيذ"[10] .

في سياق العلاقات الدولية تشكل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جزءًا من شبكة منظمات تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي ، إذ تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان داخليًا، وتعمل على توجيه الحكومة نحو تعديل أو تحسين السياسات التي قد تنتهك هذه الحقوق، وتشارك في إعداد التقارير أمام هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة.

ثانيا: خصائص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الهيئات والمنظمات المعنية بحماية الحقوق والحريات، فمن أبرز هذه الخصائص الاستقلالية، أذ تعمل هذه المؤسسات بعيدًا عن التأثيرات السياسية أو الحكومية مما يضمن حيادها في اتخاذ القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان، فهذا الاستقلال يساهم في أن تكون مؤسسات فعالة في أداء مهامها من من دون التأثر بالضغوط الخارجية أو الانحياز[11]، وإضافة إلى الاستقلالية، تُعد الفعالية والكفاءة من الخصائص الأساسية للمؤسسات الوطنية، يجب أن تكون هذه المؤسسات قادرة على تنفيذ مهامها بشكل فعال من خلال آليات محددة لرصد أوضاع حقوق الإنسان، التحقيق في الانتهاكات، تقديم التوصيات وتوجيه النصائح للسلطات المعنية، وكذلك العمل على نشر الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع، ويتطلب الأمر وجود كادر مؤهل يمتلك الخبرات والمهارات اللازمة لضمان تنفيذ الأنشطة والبرامج بفعالية[12] .

من الأمور الهامة أيضًا أنّ المؤسسات الوطنية تتسم بالتزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يجعلها تتماشى مع مبادئ باريس التي تحدد معايير أساسية لضمان استقلالية وفعالية المؤسسات الوطنية، فهذه المبادئ تضمن أن تعمل المؤسسات وفقًا لمعايير دولية، بما يشمل الشفافية والمساءلة في عملها مما يعزز مصداقيتها وموثوقيتها في المجتمع الدولي، وتتميز المؤسسات الوطنية أيضًا بالقدرة على تقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فهي تقوم بإعداد تقارير شاملة تعكس وضع حقوق الإنسان في الدولة، مما يعزز من قدرتها على متابعة التوصيات التي تقدمها الهيئات الدولية. كما تساعد هذه التقارير في تقييم الأداء المحلي بالنسبة لحقوق الإنسان وتوجيه السياسات العامة لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال[13] فثمة خاصية أخرى لا تقل أهمية هي التفاعل مع المجتمع المدني، إذ تشارك المؤسسات الوطنية في التعاون مع منظمات المجتمع المدني والهيئات الحكومية لتحقيق أهدافها، فهذا التعاون يعزز من التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية في مجال حقوق الإنسان ويساعد على تطبيق آليات فعالة لحمايتها، وعلاوة ما ذكر آنفاً تمتاز المؤسسات الوطنية بالشفافية والمساءلة في عملها مما يعزز الثقة بين المجتمع والجهاز الحكومي في قدرة هذه المؤسسات على تحقيق العدالة وحماية الحقوق، وإنَّ هذه الشفافية تضمن للمواطنين أنّ المؤسسات تعمل بشكل عادل ومتوازن، وتخضع للمراجعة والمساءلة في حال حدوث أيّ انتهاك لحقوق الإنسان، وبذلك تتسم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بجملة من الخصائص التي تجعلها عناصر أساسية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستويين المحلي والدولي.

المبحث الثاني

دور المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق في تعزيز الإنسان

تسهم المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بشكل كبير في تعزيز حقوق الإنسان من خلال متابعة الأوضاع الحقوقية فتقدِّم التوصيات للجهات المعنية، وضمان توافق السياسات الوطنية مع المعايير الدولية، واقتضت طبيعة البحث أن يقسم هذا المبحث على مطلبين: فجاء في المطلب الأول الهيكل التنظيمي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، وأما المطلب الثاني تطرقنا إلى الآليات التي تستخدمها المفوضية العليا لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان [14].

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق:

تأسست المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بموجب القانون رقم (53) لعام (2008) ، وذلك في أعقاب التغيرات السياسية التي شهدها البلد بعد سقوط النظام السابق في عام (2003)، وقد جاء إنشاء المفوضية كجزء من جهود العراق لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز حقوق الإنسان بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العراق، تتمثل مهمة المفوضية في حماية حقوق الإنسان داخل العراق من خلال مراقبة الانتهاكات وتوثيقها، وتقديم التوصيات للحكومة والبرلمان بهدف تحسين الوضع الحقوقي في البلاد، وتسعى إلى ضمان احترام حقوق الأفراد في مختلف المجالات بما في ذلك حقوق المرأة والطفل والأقليات، وتتمتع المفوضية بصلاحيات واسعة تشمل تقديم الدعم للضحايا سواء من خلال المشورة القانونية أو النفسية بالإضافة إلى توعية المجتمع بأهمية حقوق الإنسان.

أولاً: الهيكل التنظيمي للمفوضية: يعتمد عمل المفوضية العليا لحقوق الإنسان على هيكل تنظيمي مصمم لضمان الاستقلالية والشفافية والكفاءة في أداء المهام الموكلة إليها، إذ يتكون الهيكل التنظيمي للمفوضية من عدة مستويات إدارية تعمل بتناغم لضمان تنفيذ المهام المناطة بها:

1. مجلس المفوضين : يُعدُّ مجلس المفوضين أعلى سلطة إدارية في المفوضية، ويتألف من (14) مفوضًا يتم اختيارهم من قبل مجلس النواب العراقي، إذ يتولى المجلس وضع السياسات العامة، والإشراف على تنفيذها، وإقرار التقارير الدورية حول أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، ويُشرف على سير العمل داخل المفوضية، ويصدر التوصيات للجهات الحكومية وغير الحكومية بشأن القضايا الحقوقية[15].
2. رئيس مجلس المفوضين ونائبه: يُنتخب رئيس المجلس من بين المفوضين، ويتولى إدارة أعمال المجلس، وتمثيل المفوضية أمام الجهات الرسمية والدولية، والتوقيع على القرارات والتقارير، وأما

نائب الرئيس فيساعد الرئيس في إدارة المجلس، ويقوم بمهامه في حال غيابه بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الخطط والقرارات الصادرة عن المجلس[16].

3. الأمانة العامة للمفوضية : تُعدُّ الأمانة العامة الجهاز التنفيذي للمفوضية، وتكون مسؤولة عن تنفيذ القرارات الصادرة عن

مجلس المفوضين وإدارة الشؤون الإدارية والمالية يرأسها الأمين العام الذي يشرف على جميع الدوائر والإدارات داخل المفوضية[17].

ثانيا : الإدارات الرئيسة للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق: تنقسم المفوضية على عدد من الإدارات التي تؤدي مهامًا متخصصة، وتشمل ما يلي:

1. قسم الرصد والتقارير والشكاوى : تتولى بتقصي الحقائق وجمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق واجراء زيارات ميدانية الى دوائر الدولة والسجون ومراكز الاحتجاز ورصد الانتهاكات فيها، إذ تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من المواطنين والمنظمات، وتقوم برصد الأوضاع الحقوقية في العراق وإعداد تقارير دورية تُرفع إلى مجلس المفوضين، إذ تُجري التحقيقات الأولية في الادعاءات بانتهاك الحقوق، وتنسق مع الجهات الحكومية المعنية[18].
2. قسم النشر والتثقيف: تُعنى بإجراء الدراسات والأبحاث حول قضايا حقوق الإنسان في العراق، وتُقدم توصيات بشأن تطوير التشريعات والسياسات الحكومية لضمان توافقها مع المعايير الدولية، وتُعدّ تقارير تحليلية تسلط الضوء على قضايا حقوق الإنسان .
3. قسم العلاقات والاعلام: تُشرف على العلاقات مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتشارك في المؤتمرات والفعاليات الحقوقية الإقليمية والدولية، وتُنسق مع الهيئات الحكومية لتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان الاتجاهات الحقوقية وتقديم المقترحات لإصلاح السياسات، وتعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر حملات إعلامية وورش عمل وبرامج تدريبية، وتُصدر النشرات والتقارير الدورية حول أنشطة المفوضية، وكذلك تُنسق مع وسائل الإعلام لنشر الوعي حول قضايا حقوق الإنسان[19].
4. قسم الشؤون القانونية: تُقدّم الاستشارات القانونية للمفوضية بشأن القوانين المحلية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتُراجع التشريعات الوطنية للتأكد من توافقها مع المعايير الدولية، وتُعدّ مسودات القوانين والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان[20].

5. قسم الشؤون المالية والإدارية: تُشرف على إدارة الموارد البشرية داخل المفوضية وتُدير الشؤون المالية بما في ذلك الميزانية والإنفاق وفق الأنظمة المحاسبية، وتُنسق عمليات التوظيف والتدريب والتطوير الوظيفي للموظفين[21].

ثالثا: المكاتب الإقليمية للمفوضية العليا لحقوق الإنسان: وبالإضافة إلى المقر الرئيسي في بغداد، فتمتلك المفوضية مكاتب إقليمية ومحلية موزعة في مختلف المحافظات العراقية، فتعمل على متابعة القضايا الحقوقية على المستوى المحلي، وتُساهم هذه المكاتب في استقبال الشكاوى من المواطنين ومعالجتها محليًا، ورصد الانتهاكات وتقديم تقارير دورية لمجلس المفوضين، والتنسيق مع الحكومات المحلية والمؤسسات الأمنية لتعزيز احترام حقوق الإنسان[22].

رابعا: آليات التنسيق والإدارة داخل المفوضية: ولضمان تنفيذ المهام بكفاءة، تعتمد المفوضية على آليات إدارية تشمل :

أ- اجتماعات دورية لمجلس المفوضين لمناقشة القضايا والتحديات الحقوقية.

ب- نظام معلومات مركزي لتبادل البيانات بين الإدارات المختلفة.

ج- تقارير مرحلية تصدرها الإدارات لترفعها إلى الأمانة العامة.

د- فرق عمل مشتركة تضم ممثلين من مختلف الإدارات لحل القضايا المستعجلة.

المطلب الثاني: الآليات التي تستخدمها المفوضية العليا لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان:

تستخدم المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق مجموعة من الوسائل الفعالة لتحقيق أهدافها في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلاد، إذ تساهم هذه الوسائل في رصد الانتهاكات الحقوقية وتوثيقها، وتقديم الدعم للضحايا، فضلاً على التأثير على السياسات الحكومية لتحسين وضع حقوق الإنسان في العراق.

أولا: الرصد والتحقيقات الميدانية: تُعدّ وظيفة الرصد والتحقيقات الميدانية من المهام الأساسية للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، إذ تسعى إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وجمع الأدلة، والتحقق من مدى التزام الجهات المعنية بالمعايير القانونية المحلية والدولية، فتُنفذ هذه الوظيفة وفقًا للإطار القانوني المنصوص عليه في القانون رقم (53) لسنة(2008) وبالإضافة إلى التزامات العراق الدولية بموجب الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثانيا–الأسس القانونية لعملية الرصد: تستند المفوضية في أنشطتها إلى الدستور العراقي والقوانين الوطنية بالإضافة إلى المعاهدات الدولية التي صادق عليها العراق مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقيات حقوق الطفل والمرأة، فيتيح لها هذا الإطار القانوني صلاحية إجراء التحقيقات الميدانية، وتوثيق الانتهاكات، وإعداد تقارير رسمية تُرفع إلى الجهات المعينة.

ثالثا–آليات الرصد والتحقيقات الميدانية: تستند المفوضية إلى مجموعة من الآليات لضمان تنفيذ مهام الرصد والتحقيقات الميدانية بكفاءة، ومن بين هذه الآليات [23]:

أ–الزيارات الميدانية إلى أماكن الاحتجاز والمؤسسات الإصلاحية: تقوم فرق المفوضية بزيارات منتظمة وغير متوقعة إلى السجون ومراكز الاحتجاز لمراقبة أوضاع المحتجزين وضمان احترام حقوقهم وفقًا للقوانين العراقية والمعايير الدولية، إذ يتم توثيق أي انتهاكات مثل التعذيب أو الاكتظاظ أو الحرمان من الرعاية الصحية، وإعداد تقارير تُرفع إلى الجهات المعنية لمعالجتها.

ب –مراقبة المظاهرات والاحتجاجات: لضمان احترام حق حرية التعبير والتجمع السلمي، فتقوم المفوضية بإرسال فرق ميدانية لمراقبة التظاهرات وتوثيق أي حالات استخدام مفرط للقوة، أو اعتقالات غير قانونية، أو انتهاكات أخرى قد ترتكبها الجهات الأمنية أو الفصائل المسلحة.

ج – توثيق الانتهاكات في مناطق النزاع: تعمل فرق المفوضية في ظل الأوضاع الأمنية المتقلبة على توثيق الانتهاكات التي تحدث في مناطق النزاع بما في ذلك جرائم القتل خارج نطاق القانون، والاختفاء القسري، والانتهاكات التي تستهدف الأقليات وحقوق النازحين، إذ يتم جمع الأدلة من خلال إجراء المقابلات وتوثيق الشهادات، ثم تُرفع التقارير إلى الجهات المعنية أو تُسجل في إطار التعاون مع المنظمات الدولية.

د– استقبال الشكاوى والتحقيق فيها: تقدم المفوضية وسائل رسمية لاستقبال شكاوى المواطنين المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان سواء من خلال المكاتب الإقليمية أو عبر المنصات الإلكترونية بعد استلام الشكاوى، فيتم التحقق منها بواسطة فرق الرصد التي تقوم بإجراء المقابلات وجمع الأدلة الضرورية، وبعد ذلك يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة مثل إحالة القضايا إلى الجهات القضائية أو تقديم التوصيات للسلطات المختصة.

هـ– إعداد التقارير وتحليل البيانات: تقوم المفوضية بإصدار تقارير دورية وسنوية تتضمن إحصاءات وتحليلات حول أوضاع حقوق الإنسان في العراق، فيهدف هذا إلى تسليط الضوء على أنماط الانتهاكات وتقديم التوصيات للجهات الحكومية لضمان الالتزام بالمعايير الحقوقية، وتُستخدم هذه التقارير كأداة

لزيادة الوعي المجتمعي وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتقديم الحلول والتوصيات للجهات المعنية لضمان الالتزام بالمعايير الحقوقية على المستويين الوطني والدولي وتعتمد هذه العملية على البيانات التي تجمعها فرق الرصد والتحقيقات الميدانية، وبالإضافة إلى الشكاوى المقدمة من المواطنين والمنظمات الحقوقية، وتمر عملية إعداد التقارير بعدة مراحل لضمان دقة المعلومات وموثوقيتها، وتشمل [24] :

1–جمع البيانات والمعلومات : تُجمع البيانات من عدة مصادر، بما في ذلك زيارات مراكز الاحتجاز، ورصد المظاهرات، والتقارير الإعلامية، واستقبال الشكاوى، بالإضافة إلى التعاون مع منظمات المجتمع المدني.

2–تحليل الانتهاكات وتوثيقها: تخضع المعلومات المجمعة لعملية تحليل دقيقة تهدف إلى تحديد أنماط الانتهاكات والأطراف المسؤولة عنها، وبالإضافة إلى تقييم تأثيرها على الفئات المختلفة مع الأخذ في الاعتبار المعايير القانونية على الصعيدين الوطني والدولي.

3–إعداد التقارير الدورية والخاصة : تقوم المفوضية بإصدار مجموعة متنوعة من التقارير، ومنها [25]:

أ– التقارير الدورية: مثل التقارير السنوية التي تقدم نظرة شاملة على حالة حقوق الإنسان في العراق، وتتضمن الإحصائيات والتوصيات .

ب–التقارير الخاصة: تُعَدّ عند حدوث انتهاكات جسيمة أو أزمات إنسانية مثل التقارير حول حقوق النازحين، والعنف ضد المرأة، وحالات التعذيب في مراكز الاحتجاز.

4–تقديم التوصيات للجهات المعنية: استنادًا إلى نتائج التقارير، فتقدم المفوضية مجموعة من التوصيات إلى الحكومة والمؤسسات الأمنية، والسلطة القضائية، والبرلمان، والتي تتضمن ما يلي:

أ–إصلاح القوانين والسياسات لضمان حماية أفضل لحقوق الإنسان.

ب–اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة الانتهاكات الموثقة.

ج – تعزيز التدريب والتوعية لضمان التزام الجهات المعنية بالمعايير الحقوقية.

5– متابعة تنفيذ التوصيات: بعد تقديم التوصيات، إذ تتابع المفوضية مدى التزام الجهات المعنية بتنفيذها من خلال الاجتماعات الدورية، والبيانات الصحفية، والتقارير اللاحقة التي تقيم مستوى التقدم المحرز.

تساهم هذه التقارير والتوصيات في تعزيز حقوق الإنسان من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحفيز الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وزيادة الوعي بحقوق الإنسان في العراق مما يعزز حماية الحقوق الأساسية ويقلل من الانتهاكات.

ثانياً: التثقيف والتوعية المجتمعية: تؤدي المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق دورًا حيويًا في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وزيادة الوعي المجتمعي، إذ يتم ذلك من خلال برامج التثقيف والتوعية التي تستهدف شرائح متنوعة من المجتمع بما في ذلك المؤسسات الحكومية، والقطاع التعليمي، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، فتهدف هذه المبادرات إلى ترسيخ قيم حقوق الإنسان وتعزيز الفهم بالحقوق والواجبات، وتمكين الأفراد من الدفاع عن حقوقهم والمطالبة بها وفقًا للقوانين الوطنية والمعايير الدولية، إذ يُقدّر عدد المستفيدين من هذه البرامج بحوالي(20,00) إلى (30,000) فرد سنويًا، وتعتمد المفوضية على عدة آليات لتنفيذ برامج التثقيف والتوعية، من أبرزها[26]:

1-إقامة الورش التدريبية والدورات التثقيفية: تنظم المفوضية ورش عمل ودورات تدريبية تستهدف الموظفين الحكوميين وأفراد القوات الأمنية، والمعلمين، والقضاة، والصحفيين، والمجتمع المدني، فتهدف هذه البرامج إلى :

أ-تعزيز فهم القوانين والمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان.

ب-تطوير مهارات العاملين في المؤسسات الأمنية والقضائية لضمان احترام الحقوق الأساسية.

ج- تقديم إرشادات حول آليات تقديم الشكاوى والانتصاف القانوني للضحايا.

2-إدراج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية: تعمل المفوضية على التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لإدراج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بهدف نشر الوعي بين الطلبة حول القيم الحقوقية مثل الحق في الحرية والمساواة وعدم التمييز، حقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة، وأهمية سيادة القانون والمواطنة الفاعلة.

3-تنظيم الحملات الإعلامية والتوعوية: تستخدم المفوضية وسائل الإعلام المختلفة مثل التلفزيون، والإذاعة، ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر التوعية حول قضايا حقوق الإنسان، من خلال:

أ-إنتاج مواد إعلامية توعوية، مثل الأفلام الوثائقية، والإعلانات، والرسائل التثقيفية.

ب-إجراء مقابلات وندوات تلفزيونية وإذاعية لتسليط الضوء على القضايا الحقوقية الملحة.

ج- إطلاق حملات إلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي لزيادة التفاعل والتوعية

4-إحياء الأيام الدولية لحقوق الإنسان: تشارك المفوضية في الفعاليات والمناسبات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل اليوم العالمي لحقوق الإنسان 10) ديسمبر) واليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، واليوم العالمي لحرية الصحافة. تستغل هذه المناسبات لتنظيم فعاليات توعوية، وندوات، ولقاءات حوارية لتعزيز الوعي المجتمعي.

5–تعزيز دور المجتمع المدني في نشر الوعي الحقوقي : تتعاون المفوضية مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الحقوقية لدعم المبادرات التوعوية والمشاريع المجتمعية الهادفة إلى(26):

أ–تمكين الفئات المستضعفة من معرفة حقوقها والدفاع عنها.

ب–تشجيع المشاركة المجتمعية في القضايا الحقوقية.

جـ_ تعزيز ثقافة الحوار والسلم المجتمعي.

من خلال ما سبق ذكره آنفاً اذ تسهم جهود المفوضية في مجال التثقيف والتوعية في رفع مستوى الوعي العام بأهمية حقوق الإنسان كجزء أساسي من بناء مجتمع ديمقراطي، تعزيز احترام الحقوق والحريات لدى الأفراد والمؤسسات مما يؤدي إلى تقليل الانتهاكات، وتمكين الأفراد من الدفاع عن حقوقهم واستخدام الآليات القانونية لحمايتها إحداث تغيير ثقافي طويل الأمد يسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة، إذ خلال هذه الوظيفة، تؤدي المفوضية دورًا محوريًا في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في العراق وترسيخ قيم المواطنة واحترام القانون مما يسهم في بناء مجتمع أكثر وعيًا بحقوقه وأكثر قدرة على حمايتها.

ثالثاً: التعاون مع المنظمات المحلية والدولية: تؤدي المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق دورًا حيويًا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تعاونها مع المنظمات المحلية والدولية، فيهدف هذا التعاون إلى تبادل الخبرات، وتنسيق الجهود، وتطوير السياسات والبرامج المشتركة التي تعزز احترام الحقوق والحريات الأساسية وفقًا للمعايير الوطنية والدولية.

أما آليات التعاون مع المنظمات المحلية والدولية: فهي[27] :

1–الشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية: تعمل المفوضية على تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان، إذ تساهم هذه المنظمات في تضمين الأنشطة رصد الانتهاكات الحقوقية وتوثيقها لتقديمها للجهات المعنية

ويتم تنفيذ برامج توعوية وتدريبية تستهدف الفئات المستضعفة لتعزيز وعيهم بحقوق الإنسان، وبالإضافة إلى ذلك يتم تقديم الدعم القانوني والنفسي لضحايا الانتهاكات، وتساهم في إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان وفقًا لتقارير المفوضية يتم تنفيذ أكثر من (60%) من البرامج التوعوية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني مما يبرز دورها الأساسي في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

2–التعاون مع المنظمات الدولية: تعمل المفوضية على تعزيز علاقات التعاون مع عدد من الوكالات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الحقوقية العالمية من خلال [28] .

أ–تنفيذ مشاريع مشتركة تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان مثل البرامج التي تركز على حماية حقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة.

ب–الحصول على الدعم الفني والتقني لتعزيز قدرات المفوضية في مجالات الرصد والتوثيق والتحقيق.

جـ– تنسيق الجهود لمتابعة تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية وفقًا للاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتنظيم ورش عمل وتدريبات متخصصة لموظفي المفوضية حول آليات حماية الحقوق وفق المعايير الدولية. على سبيل المثال، في عام (2023)، تعاونت المفوضية مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لإعداد تقرير حول حرية التعبير وحماية الصحفيين، إذ أظهرت البيانات أن (40%) من الانتهاكات الحقوقية ضد الصحفيين تتعلق بالتهديدات والتضييق على حرية العمل الصحفي.

3–المشاركة في إعداد التقارير الدولية : تقوم المفوضية بالتعاون مع المنظمات الدولية بإعداد تقارير حقوقية، تشمل ما يلي:

أ–التقارير الدورية الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان، والتي تُقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ب–التقارير المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، مثل اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل.

جـ_ تقارير خاصة عن حالة حقوق الإنسان في العراق، التي تُناقش مع الجهات الدولية بهدف تقديم التوصيات والإصلاحات المناسبة.

بحسب إحصائيات المفوضية، فقد ساهمت في إعداد أكثر من(25) تقريرًا دوليًا على مدار السنوات الخمس الماضية مما يدل على التزامها بتوثيق ورصد الأوضاع الحقوقية في البلاد.

4–تلقي الشكاوى وإحالتها إلى الجهات الدولية : تقوم المفوضية بدور الوسيط بين المواطنين والمنظمات الدولية، أذ تتولى المهام الآتية [29]:

أ–استقبال الشكاوى من الأفراد والمجتمع المدني حول انتهاكات حقوق الإنسان.

ب–إحالة القضايا ذات الطابع الدولي إلى الجهات المختصة مثل المقررين الخاصين بالأمم المتحدة.

جـ– التنسيق مع المنظمات الحقوقية الدولية لمتابعة قضايا اللاجئين والمحتجزين والمهاجرين العراقيين في الخارج..

5–تنظيم المؤتمرات والندوات المشتركة : تقوم المفوضية بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين بتنظيم مؤتمرات وندوات متخصصة في حقوق الإنسان لمناقشة القضايا الحقوقية الملحة، مثل:

أ–حقوق المرأة وتعزيز تمكينها اقتصاديًا وسياسيًا.

ب–آليات مكافحة العنف ضد الأطفال.

ج– حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

نظمت المفوضية عام 2024 بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومكتب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مؤتمرًا حول آليات مكافحة الاتجار بالبشر، أذ أظهرت الإحصائيات أن 20% من ضحايا الاتجار بالبشر في العراق هم من الأطفال[28]، ويساهم هذا التعاون في تعزيز قدرات المفوضية في مجالات الرصد والتوثيق والتحقيق في الانتهاكات وتحسين السياسات الحقوقية من خلال تبادل الخبرات مع الجهات الدولية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان عبر البرامج المشتركة، وتحقيق الالتزام بالمعايير الدولية، وتعزيز مكانة العراق في المحافل الحقوقية الدولية.

رابعاً: تقديم الاستشارات القانونية: تهدف هذه الوظيفة إلى تمكين الأفراد والمؤسسات من فهم حقوقهم وطرق حمايتها قانونيًا من خلال تقديم الدعم القانوني وإرشاد الضحايا والناشطين الحقوقيين نحو الخيارات القانونية المناسبة لاستعادة حقوقهم، إذ يُقدّر عدد الأشخاص المستفيدين من خدماتها ما بين (2000) إلى (3000) شخص سنويًا في قضايا تتعلق بالاعتقال التعسفي التهجير القسري، والتمييز[30].

أما طرق تقديم الاستشارات القانونية، وهي كالآتي:

1–الاستشارات الفردية والجماعية: تقدم المفوضية استشارات قانونية مجانية للأفراد الذين تعرضوا لانتهاكات مثل ضحايا التعذيب والتمييز وحرية التعبير والعنف الأسري، وتوفر الدعم القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين يواجهون تهديدات قانونية نتيجة لنشاطاتهم الحقوقية، فتستهدف الاستشارات الجماعية المنظمات المدنية والنقابات المهنية لضمان التزامها بالقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالإضافة إلى ذلك تساعد المفوضية في توجيه الشكاوى إلى المحاكم العراقية أو اللجان الحكومية المختصة، وفي بعض الأحيان تُحال القضايا إلى المنظمات الدولية مثل الهيئات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة، فعندما تعجز الحلول المحلية عن تحقيق النتائج المرجوة. وفقًا لإحصائيات المفوضية، إذ تم التعامل مع أكثر من (70%) من الشكاوى التي وُجهت إليها خلال السنوات الخمس الماضية، بينما تم إحالة (30%) منها إلى جهات أخرى لمتابعتها من الناحية القانونية.

2–التثقيف القانوني وبناء القدرات: تنظم المفوضية ورش عمل قانونية تستهدف القضاة والمحامين وموظفي إنفاذ القانون لتعزيز فهمهم للقوانين المتعلقة بالحقوق، وتعمل على توعية المواطنين بحقوقهم القانونية من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وأظهرت إحصائيات المفوضية أن (50%) من المواطنين الذين حصلوا على استشارات قانونية أصبحوا قادرين على متابعة قضاياهم بشكل مستقل بعد تلقي الدعم.

خامساً: الضغط على السلطات لضمان احترام حقوق الإنسان: تقوم المفوضية بدورها الرقابي من خلال الضغط على السلطات لضمان تنفيذ الإصلاحات الحقوقية، وإيقاف الانتهاكات، وتوافق التشريعات مع المعايير الدولية، وأما آليات الضغط على السلطات، وهي[31]:

1–مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان: تعمل المفوضية على مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في السجون، والمراكز الأمنية، والهيئات الحكومية، فيتم إعداد تقارير دورية تسجل هذه الانتهاكات، وتُرفع إلى الجهات المعنية لاتخاذ الإصلاحات اللازمة، فعلى سبيل المثال أظهر تقرير المفوضية لعام(2023) أن (40%) من حالات الاحتجاز في العراق تواجه انتهاكات تتعلق بعدم توفر محاكمات عادلة.

2–تقديم التوصيات لتعديل القوانين والسياسات: توصي المفوضية بإجراء إصلاحات قانونية لتعزيز حماية الحقوق بما في ذلك تعديل القوانين المتعلقة بحرية التعبير وحقوق المرأة والإجراءات الجنائية. في السنوات الأخيرة، إذ تمكنت المفوضية من إقناع البرلمان بإجراء تعديلات على(15) قانونًا لضمان توافقها مع الالتزامات الحقوقية للعراق.

3–التواصل مع الجهات الحكومية والضغط الدبلوماسي: تنظم المفوضية اجتماعات دورية مع المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان لتشجيعهم على اعتماد سياسات تدعم حماية حقوق الإنسان، وتستفيد من آليات الضغط الإعلامي لتسليط الضوء على القضايا الحقوقية وإلزام السلطات بالاستجابة في حالات الانتهاكات الجسيمة، فتتواصل المفوضية مع الهيئات الدولية للضغط على الحكومة من خلال تقارير أممية أو إدانات دولية [32].

4–المناصرة وكسب التأييد الشعبي : إذ تقوم المفوضية بتنظيم حملات توعية وحشد مجتمعي بهدف تعزيز المطالب الحقوقية مثل الحملات المناهضة للعنف ضد المرأة، وحرية التعبير، وحقوق العمال، وقد أظهرت التقارير أن(60%) من القضايا التي نالت تغطية إعلامية ودعماً شعبياً حصلت على استجابة حكومية أسرع مقارنة بالقضايا التي لم تحظَ بنفس القدر من الاهتمام[33].

أما أهمية هذه الوظيفة في تعزيز حقوق الإنسان، وهي:

أ–تمكين الأفراد والمجتمع من الدفاع عن حقوقهم عبر القنوات القانونية.

ب –تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة للضحايا.

ج–الضغط على السلطات لتحسين أوضاع حقوق الإنسان من خلال الوسائل القانونية والإعلامية.

د_ المساهمة في تطوير القوانين والسياسات لضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من خلال هذه الجهود، فتسهم المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق في تحقيق العدالة وتعزيز المساءلة، وضمان حماية الحقوق والحريات في المجتمع العراقي.

الخـــــاتمـــة

تتسم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بأهمية بالغة في تعزيز الحقوق وحمايتها والحريات على المستوى الوطني، وهي تعد من الركائز الأساسية لضمان احترام حقوق الإنسان في أي مجتمع، إذ يتجلى دور هذه المؤسسات في قدرتها على مواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، والعمل على تعزيز معايير العدالة والمساواة، وتمثل نقطة التوازن بين القوانين المحلية والالتزامات الدولية من خلال قدرتها على الرصد والتحقيق، والمساهمة في تطوير السياسات الوطنية، فتصبح المؤسسات الوطنية أداة فعالة في تحقيق تقدم مستمر في مجال حقوق الإنسان مع التأكيد على أهمية استقلاليتها وفعاليتها، وتطرقت الدراسة إلى دور المفوضية العليا لحقوق الإنسان كأحد النماذج البارزة للمؤسسات الوطنية، إذ تساهم المفوضية في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، وتقديم التقارير الوطنية والدولية، وبالإضافة إلى تنمية الوعي المجتمعي من خلال برامج التثقيف والتدريب من خلال هذه المهام والآليات، فتسهم المفوضية في حماية حقوق الأفراد، وتؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الحريات المدنية والسياسية والاجتماعية، وتفعيل التزامات الدولة أمام المجتمع الدولي.

الاستنتاجات:

1. استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضرورية لتحقيق فعاليتها: تعتمد المؤسسات الوطنية في أدائها على استقلالها الكامل عن أيّ تأثيرات حكومية أو سياسية، فهذه الاستقلالية تضمن حيادها وموضوعيتها في حماية حقوق الإنسان.
2. المؤسسات الوطنية تسهم في تطوير التشريعات والسياسات المحلية: من خلال تقديم التوصيات والمقترحات، إذ تساعد المؤسسات الوطنية في تعديل القوانين الوطنية لتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

3. آليات الرصد والمراقبة فعالة في منع الانتهاكات: تمكن المؤسسات الوطنية من متابعة وضع حقوق الإنسان داخل الدولة، والتحقيق في الانتهاكات وتقديم الحلول المناسبة.
4. المؤسسات الوطنية تلعب دورًا كبيرًا في نشر الوعي المجتمعي: تساهم المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال تنظيم برامج تدريبية وورش عمل تهدف إلى زيادة الوعي بحقوق الأفراد داخل المجتمع.
5. التعاون مع منظمات المجتمع المدني يعزز فاعلية المؤسسات الوطنية: توفر الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بيئة مثالية لتحقيق أهداف المؤسسات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
6. المؤسسات الوطنية تساعد في ضمان التزام الدولة بالمعايير الدولية: من خلال المتابعة المستمرة والتقارير التي تقدمها فتساهم المؤسسات الوطنية في تقييم مدى التزام الدولة باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.
7. تقييمات الحقوق والحريات تساعد في اتخاذ قرارات سياسية فعالة: التقييمات التي تقدمها المؤسسات الوطنية تقدم صورة دقيقة عن حالة حقوق الإنسان في الدولة، ومما يساعد صناع القرار على اتخاذ خطوات ملموسة في تحسين الوضع الحقوقي.

التوصيات :

1. تعزيز استقلالية المؤسسات الوطنية: يجب تعزيز استقلالية المؤسسات الوطنية عن تأثيرات السياسة الحكومية لتحقيق فعالية أكبر في حماية حقوق الإنسان.
2. زيادة التعاون مع المنظمات الدولية: ينبغي على المؤسسات الوطنية تكثيف التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لضمان تبادل الخبرات والتطبيق الأفضل للمعايير الدولية.
3. تحسين آليات الرصد والتقييم: من الضروري تطوير آليات أكثر فعالية لرصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة بما يشمل استخدام تقنيات حديثة لتسريع الإجراءات.
4. إشراك المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرار: يجب على المؤسسات الوطنية تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني وتفعيل دورها في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بحقوق الإنسان.
5. تطوير برامج تدريبية وورش هيكلية عمل: ينبغي تكثيف الأنشطة التدريبية التي ترفع من مستوى الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع بما في ذلك الفئات التي تحتاج إلى حماية خاصة مثل النساء والأطفال.

6. توسيع نطاق الشفافية والمساءلة: يجب على المؤسسات الوطنية أن تتبنى سياسة واضحة للشفافية في عملها، وأن تكون هناك آليات مساءلة تضمن مساءلة الفاعلين المسؤولين عن الانتهاكات.
7. إعداد تقارير دورية عن وضع حقوق الإنسان: من المهم أن تقوم المؤسسات الوطنية بإعداد تقارير دورية وموثوقة عن وضع حقوق الإنسان في الدولة، وتقديمها للمجتمع الدولي
8. دعم تعزيز حقوق الفئات المهمشة: يجب أن تتوجه المؤسسات الوطنية بشكل خاص نحو دعم حقوق الفئات الأكثر عرضة للتمييز والانتهاك مثل الأقليات واللاجئين.
9. توفير الدعم اللازم للمؤسسات الوطنية: يجب تخصيص موارد مالية وبشرية كافية لدعم المؤسسات الوطنية مما يضمن قدرتها على أداء مهامها بفعالية.
10. التفاعل مع المؤسسات التعليمية في نشر ثقافة حقوق الإنسان: ينبغي تكثيف الجهود لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية وتوعية الأجيال القادمة بأهمية هذه الحقوق ودورها في المجتمع.

الهوامش

(1) نجم عبود مهدي السامرائي، مبادئ حقوق الإنسان ، دار الكتب العالمية ، بيروت – لبنان ، 2018 ، ص 10.

(2) رياض الصبح ، الدولة وحقوق الإنسان في الفلسفة المعاصرة ، الآن ناشرون وموزعون . 2023 ، ص113.

(3) جاك دونللى ، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق ، ترجمة مبارك علي ، مراجعة محمد نور فرحان ، المكتبة الاكاديمية ، 1998 ، 137.

(4) نبيل عبد الفتاح قوطة ، حقوق الإنسان في ضوء قضاء المحكمة الاوربية لحقوق الإنسان ، المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2019، ص 25.

(5) فرج محمد ابو شمالة ، حقوق الإنسان ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2011، ص12.

(6) كمال سعدي مصطفى ، حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية ، دار دجلة ، الاردن ، 2010 ، ص42.

(7) محمود فتاح ، المنظمات الدولية بين احكام المسؤولية ودورها في تعزيز حقوق الإنسان وتداعيات انسحاب الدول الاعضاء ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،2020، ص351.

(8) ليلى تكلا ، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرامج تشييد البنية الاساسية ، المجلس الاعلى الثقافي ، 2004 ، ص 49.

(9) المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان 2005 ، تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، ص 9، 2005.

(10) ليلى تكلا ، مصدر سابق ، ص 50.

(11) عمرو وجدى ، " ماهية ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان " ، مجلة السياسة الدولية ، على الرابط الالكتروني : https://www.siyassa.org.eg/News/19649.aspx

(12) (12) فريال حجازي العساف ، سيسولوجيا الشيكات الاجتماعية وحقوق الإنسان ، دار ورد ، 2021 ،98.

(13) محمد علي سويلم ،العدالة الانتقالية (دراسة مقارنة) ، katab ink، 2019 ، ص 72 .

(14) ينظر الى المادة (1) من قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان رقم 53 لسنة 2008 المعدل .

(15) ينظر الى المادة (8) من قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان رقم 53 لسنة 2008 المعدل .

(16) المصدر نفسه .

(17) ينظر الى المادة (1) من قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان رقم 53 لسنة 2008 المعدل .

(18) ينظر الى المادة (7) من النظام الداخلي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان لسنة 2020 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4606 ، بتاريخ 2020/11/30 ، ص

(19) ينظر الى المادة (6) من النظام الداخلي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان لسنة 2020 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4606 ، بتاريخ 2020/11/30 ، ص

(20) ينظر الى المادة (2) من النظام الداخلي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان لسنة 2020 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4606 ، بتاريخ 2020/11/30 .

(21) ينظر الى المادة (1) ثانياً من النظام الداخلي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان لسنة 2020 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4606 ، بتاريخ 2020/11/30 ، ص

(22) ينظر الى المادة (10) من النظام الداخلي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان لسنة 2020 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4606 ، بتاريخ 2020/11/30 ، ص

(23) فرج محمد ابو شمالة ، مصدر سابق ، ص 188.

(24) عصام الدين محمد ، التقارير الحكومية وتقرير الظل ، مصر والهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان ، مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان ، 2008 ، ص 22–23.

(25) مجموعة مؤلفين ، برنامج الشبكة الدولية لحقوق الإنسان ، الشبكة الدولية لحقوق الإنسان ، ايرلندا ، 2006 ، ص 70.

(26) مجموعة مؤلفين ،مصدر سابق، ص71.

(27) نبيل مصطفى خليل ، اليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، ط2، دار النهضة العربية ، 2009، ص266.

(28) نبيل مصطفى خليل ، مصدر سابق ، ص 270.

(29) محمد حسن كاظم ، ضمانات حقوق الإنسان في مرحلة التحري وجمع الادلة دراسة مقارنة ،المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2018 ، ص 313.

(30) إجراءات التشغيل القياسية للتحقيق في قضايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في العراق ، على الرابط الالكتروني https://www:Iraq.un.org

(31) علي رحيم راضي ، اللاجئون والقانون الدولي العام ، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا – دمشق ، 2018، ص 85.

(32) مركز حقوق الإنسان ، انشاء وتقوية المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، سلسلة التدريب المهني ، العدد 4، نيويورك وجنيف ،2018، ص 105.

(33) نبيل مصطفى خليل ، مصدر سابق ،ص 275.

المصـــــــادر

أولاً: الوثائق القانونية:

I. قانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان

II. النظام الداخلي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان لسنة ٢٠٢٠، الوقائع العراقية.

ثانيا :الكتب العربية:

I. حقوق الإنسان، المجلس الدولي للسياسات (٢٠٠٥)، تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

II. الصبح، رياض (٢٠٢٣)، الدولة وحقوق الإنسان في الفلسفة المعاصرة، دار ناو للنشر والتوزيع.

III. محمد، عصام الدين (٢٠٠٨)، التقارير الحكومية والتقارير الموازية، مصر وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

IV. راضي، علي رحيم (٢٠١٨)، اللاجئون والقانون الدولي العام، دار رسلان ومؤسسة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

V. أبو شمالة، فرج محمد (٢٠١١)، حقوق الإنسان، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن.

VI. العساف، فريال حجازي (٢٠٢١)، علم اجتماع الضوابط الاجتماعية وحقوق الإنسان، دار ورد.

VII. مصطفى، كمال سعدي (٢٠١٠)، حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية، دار دجلة، الأردن.

VIII. ليلى تقلا (٢٠٠٤)، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرامج بناء البنية التحتية، المجلس الأعلى للثقافة.

IX. مجموعة مؤلفين (٢٠٠٦)، برنامج الشبكة الدولية لحقوق الإنسان، الشبكة الدولية لحقوق الإنسان، أيرلندا.

X. كاظم، محمد حسن (٢٠١٨)، ضمانات حقوق الإنسان في مرحلة التحقيق وجمع الأدلة: دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
XI. سويلم، محمد علي (٢٠١٩)، العدالة الانتقالية (دراسة مقارنة)، دار كتاب.
XII. فتاح، محمود (٢٠٢٠)، المنظمات الدولية: بين أحكام المسؤولية ودورها في تعزيز حقوق الإنسان وتداعيات انسحاب الدول الأعضاء، دار الكتب المصرية، القاهرة.
XIII. قوطة، نبيل عبد الفتاح (2019)، حقوق الإنسان في ضوء أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
XIV. خليل، نبيل مصطفى (2009)، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية.
XV. السامرائي، نجم عبود مهدي (2018)، مبادئ حقوق الإنسان، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان.

ثالثا: **الكتب المترجمة**:

I. دونلي، جاك (1998)، حقوق الإنسان العالمية: بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي، مراجعة محمد نور فرحان، المكتبة الأكاديمية.

رابعا: **المجلات والدوريات**:

I. مركز حقوق الإنسان (2018)، إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني، العدد 4، نيويورك وجنيف.

خامساً: **شبكة المعلومات الإلكترونية**:

I. الإجراءات التشغيلية القياسية للتحقيق في قضايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في العراق، متاحة على الرابط: *https://www.Iraq.un.org*
II. وجدي، عمرو، "طبيعة ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، مجلة السياسة الدولية، متاحة على الرابط: *https://www.siyassa.org.eg/News/19649.aspx*

Resources

First: Legal Documents:

I. Law No. 53 of 2008 amending the High Commission for Human Rights
II. Internal Regulations of the High Commission for Human Rights for the year 2020, Iraqi Gazette.

Second: Arabic Books:

I. *Human Rights, International Council for Policy (2005), Assessing the Effectiveness of National Human Rights Institutions, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.*
II. *Al-Sobh, Riyad (2023), The State and Human Rights in Contemporary Philosophy, Now Publishers and Distributors.*
III. *Mohamed, Essam El-Din (2008), Government Reports and Shadow Reports, Egypt and Human Rights Treaty Bodies, Cairo Institute for Human Rights Studies.*
IV. *Radi, Ali Rahim (2018), Refugees and Public International Law, Raslan House and Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Damascus, Syria.*
V. *Abu Shamala, Faraj Muhammad (2011), Human Rights, Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, Jordan.*
VI. *Al-Assaf, Ferial Hijazi (2021), Sociology of Social Checks and Human Rights, Ward House.*
VII. *Mustafa, Kamal Saadi (2010), Human Rights and Their International Standards, Dar Dijlah, Jordan.*
VIII. *Takla, Laila (2004), National Human Rights Institutions and Infrastructure Construction Programs, Supreme Council for Culture.*
IX. *Authors, Group (2006), International Network for Human Rights Program, International Network for Human Rights, Ireland.*
X. *Kazem, Muhammad Hassan (2018), Human Rights Guarantees in the Investigation and Evidence Gathering Phase: A Comparative Study, Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo.*
XI. *Suwailem, Muhammad Ali (2019), Transitional Justice (A Comparative Study), Katab Ink.*
XII. *Fattah, Mahmoud (2020), International Organizations: Between the Provisions of Responsibility and Their Role in Promoting Human Rights and the Implications of Member States' Withdrawal, Egyptian Book House, Cairo.*
XIII. *Quta, Nabil Abdel Fattah (2019), Human Rights in Light of the Judgments of the European Court of Human Rights, Egyptian Publishing and Distribution, Cairo.*
XIV. *Khalil, Nabil Mustafa (2009), Mechanisms for the International Protection of Human Rights, 2nd ed., Dar Al Nahda Al Arabiya.*
XV. *Al Samarrai, Najm Abboud Mahdi (2018), Principles of Human Rights, Dar Al Kotob Al Alamiyya, Beirut, Lebanon.*

Third: Translated books:

I. *Donnelly, Jack (1998), Universal Human Rights: Between Theory and Practice, translated by Mubarak Ali, reviewed by Muhammad Nour Farhan, Academic Library.*

Fourth - Newspapers and periodicals:

I. *Human Rights Center (2018), Establishing and Strengthening National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights, Professional Training Series, Issue 4, New York and Geneva.*

Fifth - Electronic Information Network:

I. *Standard Operating Procedures for Investigating Cases of Human Trafficking and Migrant Smuggling in Iraq, available at https://www:Iraq.un.org*

II. *Wagdy, Amr, "The Nature and Role of National Human Rights Institutions," International Politics Magazine available at: https://www.siyassa.org.eg/News/19649.aspx*